Permanent Mission of the
State of Qatar to the United Nations
New York

الوفد الدائم لدولة قطر
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations, presents its compliments to the United Nations Focal Point on Ageing, and has the honor to refer to the letter of the Chair of the Open-Ended Working Group on Ageing OEWGA, dated 15 December 2017 in which he requested members of the OEWGA to submit responses to "guiding questions" on the two cluster issues of the 9th Session of the OEWGA namely " Autonomy and Independence" and "Long Term and Palliative Care".

In this regard, The Permanent Mission of the State of Qatar has the further honor to enclose herewith a document containing the response of the State of Qatar to the above-mentioned guiding questions, as received from the Ministry of Administrative Development, Labour and Social Affairs of the State of Qatar.

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations avails itself of this opportunity to renew to the United Nations Focal Point on Ageing, the assurances of its highest consideration.

New York, 25 April 2018

PERMANENT MISSION OF THE STATE OF QATAR NEW YORK

2018/0030650/5

الوفد الدائم لدولة قطر / نيويورك

Ms. Rosemary Lane
The United Nations Focal Point on Ageing
Email: ageing@un.org

2018/0024093/1

ادارة حقوق الانسان

اولاً: الاستقلالية والاعتماد على الذات.

1- في بلدكم، كيف يتم تحديد حق الاستقلالية والاعتماد على الذات للمسنين في الأطر القانونية والسياسات؟

كفلت دولة قطر حماية حقوق كبار السن بالدستور والقانون وأصدرت التشريعات الوطنية التي تضمن لهم الحق في الحماية القانونية والضمان الاجتماعي والسكن والعمل والرعاية الصحية.

وفيما يلي نوضح حقوق كبار السن في الدستور القطري.

حقوق كبار السن في الدستور القطري:

كرس الدستور الدائم لدولة قطر الصادر عام 2004م حق كبار السن في الباب الثاني تحت عنوان المقومات الأساسية للمجتمع حيث نصت البنود التالية على ما يلي:

- المادة (21) من الدستور " الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، وينظم القانون الوسائل الكفيلة لحمايتها، وتدعيم كيانها وتقوية أواصرها والحفاظ على الأمومة والطفولة والشيخوخة في ظلها"
- كما حرص الدستور على المحافظة على صحة فئة المسنين من خلال المادة (23) تعنى الدولة بالصحة العامة، وتوفر وسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة وفقا للقانون.
- كما ساوى الدستور بين المسنين وغيرهم في الحقوق والواجبات العامة حيث نصت المادة (34) على أن" المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات العامة ".
- كذلك أقر الدستور المساواة أمام القانون للمسنين وغيرهم حيث نصت المادة (35) على أن " الناس متساوون أمام القانون لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين ".

حق كبار السن في الضمان الاجتماعي:

- جاء القانون رقم (23) لسنة 2007م في مجال الضمان الاجتماعي تطويراً لما سبقه من القوانين، وقد حدد القانون المسن: " كل من جاوز الستين عاما من عمره وليس له عائل مقتدراً أو مصدر كاف للعيش".
- ومن أهم التشريعات والتدابير لكفالة الشيخوخة في قانون الضمان الاجتماعي في المادة (3) حيث ضمن فئة المسنين من الفئات التالية في الأشخاص الذين يستحقون معاشاً، وفقاً لأحكام هذا القانون.
- ويوفر الضمان الاجتماعي للمسن مساعدة مالية، وبدل خادم، اعفاء من الرسوم وتوفير بعض الاحتياجات.

- أصدرت دولة قطر في قانون الاسكان رقم (23) لسنة 1972م بناءً على القانون رقم (1) 1964 الخاص بالمساكن الشعبية لتوفير المسكن على نفقة الدولة للعجزة وكبار السن من الذين يتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها من القانون.
- وعند إعادة تنظيم قوانين الإسكان أصدر المشرع القطري القانون رقم (2) لسنة 2007 بنظام الإسكان والذي تضمن حق المواطن القطري في السكن سواء كان من المسنين أو من غيرهم.
- وقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم 18 لسنة 2007 بأولويات وضوابط الانتفاع بنظام إسكان ذوي الحاجة وقد كفلت المادة (1/2) للمسن حق الانتفاع بالمسكن حيث نصت على أنه: " ينتفع القطري ذكراً أو أنثى بهذا النظام وفقاً للضوابط التالية: أن يكون من الفئات التي تحتاج إلى رعاية اجتماعية كالمعاق واليتيم والعاجز عن العمل والمسن... ".
- حق المسن في العمل:
- أجازت المادة (161) من قانون إدارة الموارد البشرية، رقم (8) لسنة 2009 مد خدمة الموظف إلى سن الخامسة والستين وفي حالات يجوز المد إلى ما بعد الخامسة والستين.
- تضمن قانون التقاعد والتأمينات الاجتماعية أن يتم صرف الراتب الأساسي والعلاوة الاجتماعية لتأمين حياة مستقرة لكبار السن بعد تقاعدهم وقد شمل القرار الأميري رقم (50) لعام 2011م المتمثل في زيادة الرواتب الأساسية والعلاوة الاجتماعية بواقع 60% المتقاعدين القطريين المدنيين وبواقع (120%) المتقاعدين العسكريين في الدولة.

الحماية القانونية لفئة كبار السن:

- جاء في قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم (13) لسنة 1990 حيث تضمنت المادة (516) المعدلة بالقانون رقم (7) لسنة 1995م الذي ينص على حظر إصدار أمر بحبس المدين إذا تجاوز السبعين من العمر.

2- <u>ما هي الحقوق الأخرى الضرورية للتمتع بالحق في الاستقلالية والاعتماد على الذات من قبل كبار السن أو المتضررين من عدم التمتع بهذا الحق.</u>

<u>يتاح لكبار السن التمتع بالحق في الاستقلالية والاعتماد على الذات حيث:</u>

تتاح لكبار السن إمكانية الحصول على ما يكفي من الغذاء والماء والمأوى والملبس والرعاية الصحية، إذ توفر الدولة لهم مصدر للدخل ودعم أسري ومجتمعي ووسائل للعون الذاتي.

يتاح لكبار السن فرص العمل أو فرص أخرى مدرة للدخل من خلال مشروعات الأسر المنتجة.

لكبار السن إمكانية الاستفادة من برامج التعليم والتدريب الملائمة.

تعمل الدولة على تمكين كبار السن من العيش في بيئات مأمونة وقابلة للتكييف بما يلائم ما يفضلونه شخصيا وقدراتهم المتغيرة.

كما يستفيد كبار السن من رعاية وحماية الأسرة والمجتمع المحلي، وفقا لنظام القيم الثقافية في الدولة.

تتاح لكبار السن إمكانية الحصول على الرعاية الصحية لمساعدتهم على حفظ أو استعادة المستوى الأمثل من السلامة الجسمانية والذهنية والعاطفية، ولوقايتهم من المرض أو تأخير إصابتهم به.

3- ما هي القضـــايا والتحديات الرئيســـية التي تواجه كبار الســـن في بلدكم فيما يتعلق بالاستقلالية والاعتماد على الذات.

لا توجد تحديات في هذا الشأن تواجه كبار السن حيث أن دولة قطر توفر لفئة كبار السن كافة حقوقهم ومزاياهم وفقاً للدستور والقانون والسياسات والخطط الوطنية.

4- ما هي الخطوات التي اتخذت لضـمان تمتع كبار الســن بحقهم في الاســتقلالية والاعتماد على الذات؟

النص على حقوق كبار السن في الدستور والقانون والسياسات والخطط الوطنية وذلك على النحو الموضح سلفاً.

إنشـاء إدارة شـؤون الأسـرة بوزارة التنمية الادارية والعمل والشـؤون الاجتماعية وهي جهة حكومية تقوم برعاية وحماية كبار السن وتوفير متطلباتهم ومساعدتهم في تلبية احتياجاتهم من خلال التنسيق مع الجهات المختصـة في هذا الشـأن حيث تختص وفق المادة (22) من القرار الذي أصـدره حضـرة صـاحب السـمو الشـيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى رقم /6/ لســنة 2016 بالهيكل التنظيمي لوزارة التنمية الإدارية والعمل والشــؤون الاجتماعية بما يلي " اقتراح وتنفيذ الاســتراتيجيات والخطط والســياســات الوطنية والبرامج المتعلقة بكبار الســن والأشخاص ذوي الإعاقة"

إنشاء المراكز والهيئات المختصة بإيواء ورعاية فئة كبار السن لمن ليس لديه اسرة مثل مركز تمكين ورعاية كبار السن (احسان)

5- ما هي الآليات اللازمة أو القائمة بالفعل لكبار السن لطلب الانتصـاف من الحرمان من الاستقلالية والاعتماد على الذات؟

لا يوجد حرمان – كما أشرنا سلفاً – من الاستقلالية والاعتماد على الذات بل يتمتع كبار السن وفقاً للدستور والقانون والسياسات الوطنية بكافة الحقوق والمزايا المقررة لهم.

6- ما هي مســؤوليات الجهات الفاعلة الأخرى، من غير الدول، فيما يتعلق باحترام وحماية حق الاستقلالية والاعتماد على الذات لكبار السن.

بالنسـبة لدولة قطر فإن كل الجهات سـواء كانت جهات حكومية أو غير حكومية فإنها تسـتمد عملها ونظامها من الدستور والقانون والسياسات الوطنية، لذا فإن معظم الجهات التي يتعامل معها كبار السن حريصـة كل الحرص ومسـئولة عن توفير حقوق ومتطلبات كبار السن سواء كان على مسـتوى الايواء أو الرعاية أو الحماية وذلك وفقاً للدسـتور والقانون والسـياسـات والخطط الوطنية المعنية بهذه الفئة.

القانونية والسياسات؟ وما هي انواع الدعم والخدمات المتوفر؟

- الرعاية طويلة الأجل:

توفر الدولة الرعاية طويلة الأجل لكبار السن في إطار الحق في حصولهم على الضمان الاجتماعي، شاملاً التأمين الاجتماعي، وحق الجميع في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية. وذلك وفقاً لما ينص عليه الدستور والقانون والسياسات الوطنية، وكذا كما تنص المادة 25(1) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته. وكما تشير المادتان 9 و12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى الضمان الاجتماعي، شاملاً التأمين الاجتماعي والرعاية الصحية، على التوالي.

وتشجع الدولة على وجه الخصوص إجراءات تقديم المشورة وتوفير الإرشاد للأفراد بشأن أنماط الحياة الصحية وطرائق الرعاية الذاتية، وصممت إجراءات تفصيلية لتشجيع اتخاذ المزيد من تدابير الرعاية التي تأخذ في الاعتبار عوامل السن والتنوع لدى المسنين، بما في ذلك تدابير الرعاية الصحية الأولية، والرعاية في حالات الأمراض الحادة، وخدمات إعادة التأهيل والرعاية الملطفة طويلة الأجل، والرعاية الذاتية، وخدمات الشيخوخة، التي تقدمها جهات رسمية وغير رسمية. ويولى اهتمام خاص إلى أهمية توفير خيارات للمسنين في مجالات الإسكان والمرافق العامة ووسائل النقل، وغير ذلك من مرافق الخدمات، على نحو يشجعهم على العيش المستقل ويقلل الحواجز أمام اعتمادهم على أنفسهم.

- أنواع الدعم والخدمات المتوفر لكبار السن:

أقرت دولة قطر عددا من السياسات والبرامج لتمكين المسنين من الرعاية طويلة الأجل والعيش بكرامة واستقلالية، من ضمنها مجموعة المسنون والأشخاص ذوو الإعاقة وهي إحدى مجموعات عمل تنفيذ السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022 والتابعة للجنة الدائمة للسكان

- ما هي التدابير التي تم اتخاذها / اللازمة لضمان وجود نظم رعاية عالية الجودة ومستدامة وطويلة الأجل لكبار السن بما في ذلك على سبيل المثال: توافر الخدمات وامكانية الحصول عليها والقدرة على تحمل تكاليفها بدون تمييز؟
- الجودة العالية للخدمات المقدمة؟
- الاعتماد على الذات والحرية، الموافقة المسبقة من كبار السن فيما يتعلق بالرعاية والدعم على المدى الطويل؟
- الالغاء التدريجي لجميع الممارسات التقييدية (مثل الاحتجاز والعزل والقيود الكيميائية والفيزيائية) في الرعاية طويلة الأجل؟
- التمويل المستدام لخدمات الرعاية والدعم طويلة الأجل؟
- المعالجة في حال وجود اساءات وانتهاكات؟

- ما هي الحقوق الأخرى الضـــرورية للتمتع بحق الرعاية طويلة الأجل من قبل كبار السن، أو المتضررين من عدم التمتع بهذا الحق؟

لا يوجد متضـــررين – كما أشـــرنا ســـلفاً – حيث يتمتع كبار الســـن وفقاً للدســـتور والقانون والسياسات الوطنية بكافة الحقوق والمزايا المقررة لهم ومن ضمنها حق الرعاية طويلة الأجل.

- في بلدكم، كيف يتم تحديد الرعاية المخففة للآلام في الأطر القانونية والسياسات؟

كرس الدستور الدائم لدولة قطر الصادر عام 2004م حق المسن في الباب الثاني تحت عنوان المقومات الأساسية للمجتمع حيث نصت البنود التالية على ما يلي:

المادة (21) من الدستور " الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، وينظم القانون الوســـائل الكفيلة لحمايتها، وتدعيم كيانها وتقوية أواصـــرها والحفاظ على الأمومة والطفولة والشيخوخة في ظلها"

كما حرص الدستور على المحافظة على صحة فئة المسنين من خلال المادة (23) تعنى الدولة بالصحة العامة، وتوفر وسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة وفقا للقانون.

كما ساوى الدستور بين المسنين وغيرهم في الحقوق والواجبات العامة حيث نصت المـــادة (34) على أن" المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات العامة ".

كذلك أقر الدستور المساواة أمام القانون للمسنين وغيرهم حيث نصت المادة (35) على أن " الناس متســاوون أمام القانون لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين ".

بالنســبة لدولة قطر فإن كل الجهات ســواء كانت جهات حكومية أو غير حكومية فإنها تســتمد عملها ونظامها من الدستور والقانون والسياسات الوطنية، لذا فإن معظم الجهات التي يتعامل معها كبار السن حريصة كل الحرص ومسئولة عن توفير حقوق ومتطلبات كبار السن سواء كان على مســتوى الايواء أو الرعاية أو الحماية وذلك وفقاً للدســتور والقانون والســياســات والخطط الوطنية المعنية بهذه الفئة.

- ما هي الاحتياجات والتحديات المعينة التي تواجه كبار الســـن فيما يتعلق بالرعاية في نهاية العمر؟ هل تتوفر دراسات وبيانات وأدلة؟

لا توجد تحديات لدينا في هذا الشأن، وبالنسبة لكبار السن فإنه لا توجد أدني تحديات تواجه متطلباتهم أو التزاماتهم، والدولة توفر لهم كافة سبل الرعاية طويلة الأجل، وكذا الرعاية الطبية والوقاية والحماية.

- إلى أي مدى تتوفر الرعاية المخففة للآلام، لجميع كبار السن دون تمييز؟

توفر الدولة لكبار السن دون تمييز كافة سبل الرعاية المخففة للإلام وذلك من خلال أجهزتها الحكومية وغير الحكومية فمثلاً مركز تمكين ورعاية كبار السن (احسان)يقدم خدماته لكبار السن في المركز او في منازلهم من خلال تقديم خدمات الرعاية المنزلية.

- كيف يتم توفير الرعاية المخففة للإلام، فيما يتعلق بالرعاية طويلة الأجل على النحو الموصوف أعلاه وخدمات الدعم الأخرى لكبار السن.

للآلام؟ وما هي الدروس المستفادة من وجهات نظر حقوق الإنسان؟

نعم توجد ممارسات جيدة متوفرة لكبار السن من حيث الرعاية طويلة الأجل والرعاية المخففة للآلام، حيث لم تقتصر مظاهر الاهتمام بحقوق كبار السن على المجال التشريعي فحسب وإنما تعدت ذلك لتشمل البناء المؤسسي والاستراتيجي والسياسات والبرامج التي سعت لترجمة الحماية التشريعية لحقوق كبار السن إلى واقع ملموس. فقد تم إنشاء وتأسيس العديد من المؤسسات واللجان المعنية بتعزيز وحماية حقوق كبار بمفهومها الشامل الغير قابل للتجزئة على المستويين الحكومي وغير الحكومي، واصدار العديد من السياسات والبرامج لتمكين كبار السن من العيش بكرامة، ومنها:

أولا: أهم الهيئات الخاصة التي تحمي كبار السن وتقدم الخدمات لهم:

- **وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية:**

تم تشكيل إدارة شؤون الأسرة بموجب القرار الأميري رقم (6) لسنة 2016، وتختص فيما يختص بكبار السن بما يلي:

- تنفيذ الاستراتيجيات والخطط والسياسات الوطنية المتعلقة بالأسرة.
- زيادة وعي المجتمع بالتحديات والقضايا الأسرية والاجتماعية، وآثارها، وطرق الوقاية منها.
- اقتراح وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط والسياسات الوطنية والبرامج المتعلقة بكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.
- توجيه جهود المؤسسات المعنية بالمرأة والأسرة، بهدف إنشاء مشروعات تنموية لتمكين الأفراد والأسر اقتصادياً، وتشجيعهم للاعتماد على النفس.
- تطوير وتنفيذ مشروعات دعم وتنمية الأسر المنتجة من خلال التدريب وتوفير الخدمات المساعدة.
- تنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل، لمناقشة كافة قضايا الأسرة.

- **وزارة الصحة العامة:**

بدأت الخدمات الصحية لكبار السن بمؤسسة حمد الطبية في عام 1982م بحيث تم تحول مستشفى الرميلة إلى مركز إعادة تأهيل للأشخاص البالغين العاجزين وكبار السن (المسنين) والأطفال ذوي الإعاقات.

وفي عام 1985 بدأ العمل أيضا بعيادة الرعاية اليومية لكبار السن لتحسين واستعادة الوظائف الطبيعية للأعضاء البدنية وتأخير تدهور الحالة الجسمانية.

كما تم انشاء وحدة العناية الطويلة الأمد لأسباب اجتماعية فضلا عن إدارة التأهيل الطبي التي تقوم بالتغطية الطبية الكاملة لجميع الحالات التي تستوجب تدخل العلاج الطبيعي.

برنامج الرعاية المنزلية، ويتم خلاله إجراء زيارات منزلية للمرضى من ذوي الحالات المستعصية، وذلك من قبل فريق يتألف من طبيب وممرضة وأخصائي اجتماعي.

هذا فضلاً عن التطوير الحاصل بوزارة الصحة العامة، نحو تقديم أفضل الخدمات لفئة كبار السن وتذليل كافة العقبات امامهم بتوفير الرعاية البديلة لهم، وكذا تقديم خدمات العلاج المجاني والعلاج في المنزل بتوفير كوادر طبية متخصصة من الأطباء والممرضين.

- **السياسة السكانية لدولة قطر المسنين:**
- أقرت دولة قطر عددا من السياسات والبرامج لتمكين المسنين من الرعاية طويلة الأجل والعيش بكرامة واستقلالية، من ضمنها مجموعة المسنون والأشخاص ذوو الإعاقة وهي إحدى مجموعات عمل تنفيذ السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022 والتابعة للجنة الدائمة للسكان